Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

تعزيز الأمن الوطني من خلال إستشراف منظومة الذكاء الإقتصادي في العراق

الباحث/ رياض فاضل محمد
fadhelriyadh@gmial.com

أ.د عماد محمد علي
كلية الادراة والاقتصاد /جامعة بغداد
emadabdullatif@gmail.com

Received:11/11/2020 Accepted :13/12/2020 Published :FEBRUARY / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

يمثل الذكاء الإقتصادي مجالاً معرفياً حديثاً كان وما يزال محور العديد من الدراسات والأبحاث ومنها هذا البحث الذي تناول الذكاء الإقتصادي ودوره في تعزيز الأمن الوطني العراقي - دراسة تحليلية، وانطلق البحث من مشكلة مفادها ان هناك علاقة تبادلية وتشابكية معقدة بين الإقتصاد والأمن الوطني، فلا أمن دون تنمية إقتصادية ولا تنمية إقتصادية بدون أمن، وفي وضع مثل وضع العراق الذي لايزال يعاني من الصراعات والنزاعات وآثار الحروب فضلاً عن الأوضاع غير المستقرة في محيطه الإقليمي لا يمكن تحديد إتجاهات تلك العلاقة الا من خلال توافر معلومات دقيقة ومؤشرات ومعرفة تامة بالواقع وإمكانية إستشراف الإحتمالات المستقبلية .

المصطلحات الرئيسة للبحث: الذكاء الاقتصادي ، الامن الوطني ، اتخاذ القرار.

*البحث مستل من رسالة ماجستير

اولا: المقدمة

واجهت الحكومات المتعاقبة تحديات وأزمات كثيرة اتخذت قرارات عدة حيالها من أجل تجاوزها، إلا إن ذلك لم يحدث تغييراً واضح في حياة المواطنين أو البنية التحتية للخدمات أو تحقيق الأهداف التنموية التي تعلن عنها الحكومات في كل مرحلة، مع تكرار بعض الأزمات السابقة وظهور أُخريات جديدة فتجتمع لتحول دون تحقيق التنمية المنشودة وتلبية حاجات المواطنين وتعزيز أمن البلاد من التأثيرات الخارجية، وهذا يؤشر ان أغلب القرارات تأتي ردة فعل دون التنبؤ والتحوط بها، فضلاً عن إن تلك القرارات لم تكن مبنية على أساس وجود نظام مبكر فعال ليتنبأ بالأزمات التي ستحدث مع ضعف البيانات والمعلومات الإستراتيجية أو منظومة معلومات ذكية تدعم صناع ومتخذي القرار، وهذا يستدعي مراجعة آليات صناعة وإتخاذ القرار لدى الجهات المختصة بالقرار، وهذا كان أحد الدروس المستفادة من دراسة التجارب الدولية والمحاولات العربية، لغرض تحسين القرار الحكومي بما يسهم في تنفيذ البرنامج الحكومي وتطبيق السياسات الوطنية المُقّرة من قبل مجلس الوزراء، تلبيةً لحاجات المواطنين ورفاهية المجتمع وتعزيز الأمن الوطني العراقي.

" إن الاستقرار السياسي في أي مجتمع ينتج من خلال تطبيق الحكومات لسياسات ناجعة تساعد على تخطي التحديات الرئيسة التي يواجهها المجتمع، والتي نتجت بفعل سياسات الأنظمة السابقة والظروف المحيطة، وأن يكون النظام السياسي قادراً على الاتصال بالجماهير بحيث تشعر أي فئة أو جماعة أنها قادرة على المساهمة والتأثير في عملية صنع القرار".

يعيش العراق في ظروف صعبة على الصعيدين الوطني والدولي نتيجة لمجموعة من المشكلات الفرعية: إقتصادية، وإجتماعية، وسياسية وغيرها وبالتالي يحتاج إلى معلومات ومؤشرات دقيقة لمواجهة تلك التحديات وهذا غير متوافر بشكل منظومة مستقلة بذاتها متمثلة بمنظومة الذكاء الإقتصادي لذلك تكون هناك مشكلة في جودة القرارات لمواجهة التحديات علماً بأن الحكومة تمتلك مؤسسات وجهات توفر المعلومات والمؤشرات الا إنها تفتقد التنسيق والتكامل فيما بينها فضلاً عن إفتقارها للأنظمة الالكترونية المناسبة، وبما ان هناك علاقة تبادلية وتشابكية معقدة بين الإقتصاد والأمن الوطني فأنه لا يمكن تحديد إتجاهات تلك العلاقة الا من خلال توافر معلومات دقيقة ومؤشرات ومعرفة تامة بالواقع وإمكانية إستشراف الأحتمالات المستقبلية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية:

- مامدى إسهام الذكاء الإقتصادي في تعزيز الأمن الوطني وما الجهود المبذولة في إعتماده على مستوى أجهزة الدولة العراقية؟.

تأتي أهمية البحث من أهمية الذكاء الإقتصادي بعد أن أصبح مواكبة التقدم التكنولوجي من قواعد التعلم الذكي (الإلكتروني) و تطوير الأداء المؤسسي ومواجهة الأزمات، يمثل خيار وضرورة حتمية لمؤسسات الدولة أو القطاع الخاص سواءً مؤسسات صغيرة كانت أومتوسطة أو كبيرة، وعلى المستوى المحلي أو الدولي، فهو يركز على التحديد والجمع والمعالجة والتحليل والتوزيع للمعلومات المتحصل عليها قإنونياً، من خلال المتابعة والمراقبة المستمرة للبيئة المحيطة بالمؤسسة أو الدولة والمصادقة عليها وتحويلها إلى مؤشرات .

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بمفهوم الذكاء الإقتصادي وأهميته في تنمية الإقتصاد العراقي.
- الكشف عن أهمية الذكاء الإقتصادي بوصفه خياراً إستراتيجياً وضرورة حتمية في تعزيز الأمن الوطني.
- التعرف على بعض النماذج الدولية والمحاولات لبعض الدول العربية باستخدام الذكاء الإقتصادي.
- إقتراح بناء منظومة للذكاء الإقتصادي في العراق التي تعتمد على المراقبة المستمرة للبيئة المحيطة للمؤسسة أو الدولة والبحث عن المعلومات الإستراتيجية ومعالجتها وتحليلها وتوزيعها إلى المعنيين بما يعزز أهمية مؤشرات الإنذار المبكر بدور كبير في مساعدة المؤسسات الحكومية والخاصة على إدارة الأزمات المحيطة بها، وهذا يحتم على الإدارات العليا في تلك المؤسسات على متابعة ومراقبة تلك المؤشرات بصفة مستمرة لغرض التوقع والتحسب قبل حدوث المشكلة وهذا يساعد ايضاً على حُسن إتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

إستند البحث على المنهج الإستنباطي والإنتقال من العام إلى الخاص من أجل إختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه ويساند ذلك الأسلوب الوصفي والتحليلي.

للإجابة عن تساؤلات البحث تم وضع الفرضية الآتية :
يسهم الذكاء الإقتصادي بتعزيز الأمن الوطني عن طريق توفير البيانات والمعلومات حول المجتمع العراقي بما يعطي لصناع القرار فرصة واسعة للتنبؤ بالأزمات ومواجهتها من خلال إتخاذ القرارات المناسبة التي تعزز الأمن الوطني.
الحدود المكانية: إقتصاد العراق ومنظومة الأمن الوطني العراقي.
الحدود الزمانية: 2010-2020. وقد تم التوسع في بعض فقرات البحث من خلال الرجوع إلى بعض السنوات من أجل الأستفادة من خلال تحليل المعلومة بغية الوصول لتحقيق أهداف البحث.

ثانياً : مراجعة الادبيات

1- حُسن إتخاذ القرارات بالإعتماد على الذكاء الإقتصادي

تستمد الأنظمة السياسة إستمراريتها و وجودها من خلال القرارات التي تتخذها على صعد مختلفة، وإن تلك القرارات تؤمن المصالح الحيوية للدولة وتمنحها الدور المؤثر في محيطها الخارجي، فضلاً عن تعزيز إستقرار بيئتها الداخلية عندما تكون مؤطرة مؤسساتياً، وتستند إلى أُطر قانونية تجعلها تتمتع بالشرعية محلياً ودولياً، لكي تضمن الأمن الوطني للدولة ومن ثم تضمن أمن المواطن (كاظم وشلال ، 2017 : 54) .

وفي إطار عملية صنع القرار وإتخاذه في الحكومة العراقية، فتتم عبر المجالس الرئيسة المعنية بإتخاذ القرار الإقتصادي والأمني (مجلس الوزراء الإتحادي، المجلس الوزاري للإقتصاد، مجلس الأمن الوطني)، من أجل تنفيذ برنامجها الحكومي وإستراتيجياتها وسياساتها المُقرة وتحقيق أهدافها، إذ يمارس مجلس الوزراء مهمة تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها ورسم السياسة الخارجية والإقتصادية والمالية، فضلاً عن مهمات أخرى، بينما يتولى المجلس الوزاري للإقتصاد دراسة الموضوعات ذات الطبيعة الإقتصادية والمالية، ويتولى مجلس الأمن الوطني مهمة إتخاذ القرارات العليا التي تخص الشأن الأمني والتنسيق بين الوزارات ومؤسسات الدولة في تنفيذ سياسة الأمن الوطني.

أصبح لزاماً على المسؤولين وأصحاب القرار في الدول والمؤسسات الإستعداد لمواجهة هذه المتغيرات في المجال الخاص بهم من أجل إقتناص الفرص وتجنب التهديدات لكي يكونوا محيطين بما يحدث في بيئتهم الخارجية، وهو ما يفرض التخلي عن أساليب الإدارة التقليدية وإنتهاج التطبيقات الحديثة لإدارة المعرفة وفي مقدمتها إرساء أنظمة المعلومات الذكية، التي يتجاوز دورها القيام بعمليات جمع المعلومات ومعالجتها إلى التحكم المنظم في المعلومات وإستعمالها في عملية التخطيط والرقابة والوصول إلى إتخاذ قرارات سليمة من خلال الإعتماد على الذكاء الإقتصادي (مقاويب، 2009 : 150) .

أ: المؤسسات المتخذة للقرار الإقتصادي

تواجه الدولة اليوم أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة مصدرها الدول المتنافسة والتحديات الناشئة عن العولمة وإنفتاح الأسواق وخفض الحواجز التجارية مع حرية أكبر للتدفقات الرأسمالية والمعلوماتية، فضلاً عن ثورة المعلومات المتمثلة في تكنولوجيا الإتصالات وفي ظل هذه التطورات أصبح نجاح الدولة متوقفا إلى حد بعيد على مدى رشد القرارات المتخذة من قبل صناع القرار، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومن ثم الوصول إلى الأهداف والرؤى المستقبلية لنجاح السياسة الإقتصادية للبلد.

وتتم عملية صنع وإتخاذ القرار الإقتصادي في العراق على أعلى مستوى في الدولة إذا كانت قرارات إستراتيجية أو تنفيذية من خلال المؤسسات الآتية:

1- مجلس الوزراء الإتحادي

يتكون مجلس الوزراء الإتحادي لجمهورية العراق من رئيس مجلس الوزراء ومكتبه والأمانة العامة لمجلس الوزراء ويمارس أعمالاً على وفق أحكام الدستور والقوانين النافذة، ومنها الآتي: وعلى وفق للنظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019 (النظام الداخلي لمجلس الوزراء 2019) :

أ- تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة عمل الوزارات والجهات المرتبطة بوزارات والهيئات المستقلة.
ب- رسم السياسات الخارجية والإقتصادية والتجارية والمالية.
ج- إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة وتقديمهما إلى مجلس النواب.
د- إعداد خطط التنمية والموازنة الإستثمارية.
ه- التفاوض في شأن المعاهدات والإتفاقيات الدولية والتوقيع عليها أو من يخوله.
و- الموافقة على قبول المنح والمساعدات والهبات والتبرعات المقدمة من الحكومات الأجنبية إلى الحكومة العراقية والجهات الرسمية وبالعكس على وفق القانون.

ز- الموافقة على القروض التجارية الممنوحة إلى الجهات والمصارف الحكومية من الحكومات والمصارف والمؤسسات الأجنبية على وفق التشريعات النافذة.
ح- التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على القروض السيادية المقدمة من الدول والحكومات والمؤسسات والمصارف الأجنبية إلى جمهورية العراق.
ط- متابعة حُسن تطبيق الموازنة العامة وخطط التنمية والإستراتيجيات الوطنية المقرة من المجلس.
ي- إقرار سياسة الأمن الوطني بما يحقق أمن العراق ومواطنيه وسيادته ووحدة أراضيه.

آلية إتخاذ القرار في مجلس الوزراء: تؤدي الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق منذ تأسيسها في عام 2003 بعد الإعلان عن مجلس الحكم العراقي، دور الممثل الرسمي للحكومة العراقية ومنسق لها، على وفق ما نص عليه الدستور العراقي في المادة (85) ((يضع مجلس الوزراء نظاماً داخلياً لتنظيم سير العمل فيه)) لتنظيم رئاسة الوزراء وذلك من خلال إعداد قانون لمجلس الوزراء إلا إن انطلاقة العمل تمت من خلال إعداد نظام داخلي (8) لسنة 2014 (النظام الداخلي لمجلس الوزراء 2014) وجرى تحديثه بموجب النظام الداخلي (2) لسنة 2019 وقد أعادت التنظيم الإداري للدولة العراقية من خلال دوائرها عقب إنهيار النظام الدكتاتوري، فضلاً عن دورها الفاعل في العمل الحكومي الرسمي وتنظيمه ومتابعته والإرتقاء به، إذ إنها تمثل حلقة الوصل بين مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافةً، والمساهمة الفاعلة في تهيئة قرارات الحكومة ومشاريع القوانين لإقرارها أو تنفيذها، وإعداد السياسات والإجراءات الكفيلة لذلك.

للأمانة العامة دور مركزي تنسيقي وتحضيري متمثلاً بالدعم اللوجستي والإداري لرئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، لإتخاذ قرارات وإجراءات متعلقة بالشؤون العامة التي تقع خارج إختصاص عمل الوزارات، عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على خلق ثقافة مؤسساتية راسخة متجاوبة مع التطور الإداري والعلمي والتقني للإرتقاء بأعمالها من خلال نظم الإدارة الحديثة فضلاً عن استخدام النظم الإلكترونية المناسبة لتداول وحفظ الوثائق إضافة إلى الاهتمام برفع قدرات موظفيها وتبني نظم متطورة لقياس الإداء كخطوة بإتجاه حُسن إتخاذ القرار.

لأغراض هذا البحث سيجري التركيز على المهمة الخاصة بآلية إتخاذ القرارات التي حددها مجلس الوزراء من خلال قراره (260) لسنة 2017 (ينظر الملحق أ)، والمتضمن إعتماد إستمارات خاصة ترفق بكتاب مفاتحة من قبل الجهات إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع الإشارة إلى عدد الإجمالي لأوراق الملف المرسل، لتنظيم آلية إدراج موضوع في جدول أعمال مجلس الوزراء، بما يدعم عملية صنع القرار الحكومي وضمان تشارك المعنيين في صناعته بما يحقق التكامل بين مساحات العمل (المساحة القانونية، مساحة أصحاب المصلحة، مساحة الإجراءات (التنفيذ والمتابعة) على مستوى رئاسة الوزراء والوزارات والمحافظات والجهات غير مرتبطة بوزارة) .

2- المجلس الوزاري للإقتصاد

أنشِأ مؤخراً تنظيم مؤسسي جديد هو (المجلس الوزاري للإقتصاد) الذي تأسس بموجب المادة (20 اولاً) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019، والتي نصت على تشكيل ثلاث مجالس أخرى للطاقة والخدمات الإجتماعية والتنمية البشرية. وبحسب المادة (20/ثانياً/أ) ((يتولى المجلس الوزاري للإقتصاد دراسة الموضوعات ذات الطبيعة الإقتصادية والمالية ويتكون من وزراء (المالية، العمل والشؤون الإجتماعية، الزراعة، التجارة، الصناعة والمعادن، التخطيط)، وتم إضافة أعضاء آخرين (الأمين العام لمجلس الوزراء، محافظ البنك المركزي، رئيس الهيأة الوطنية للإستثمار، وكيل وزير النفط، وثلاث مستشارين لرئيس الوزراء)، بموجب الأمر الديواني الصادر عن مكتب رئيس الوزراء (م.ر.و/ د7/ 59/ 568) بتاريخ 2020/6/2، ويكون للمجلس لجنة تسمى لجنة الشؤون الإقتصادية لأغراض تطبيق القرار (84) لسنة 1995، وللرئيس إضافة من يراه مناسباً، وتهدف اللجنة من خلال التنسيق بين الوزارات والجهات المختصة في الشؤون ذات الطابع الإقتصادي والمالي إلى ما يأتي:

أ- إقتراح أسس صياغة السياسة الإقتصادية والمالية للدولة.
ب- تحديد وسائل تنفيذ السياسة الإقتصادية والمالية للدولة ومتطلباتها وتذليل الصعوبات وحل المشاكل التي تواجه تنفيذها)).

وقد حددت المادة (5) من القرار المواضيع التي تهتم اللجنة بدراستها، ومهامها الأساسية، فضلاً عن أنها منحت صلاحية إستضافة أي من الوزراء والموظفين عن مناقشة الأمور ذات العلاقة بنشاط وزارة معينة، فضلاً عن الإستعانة بالخبراء في الشؤون الإقتصادية والمالية (المادة 7) .

آلية عمل اللجنة: تستلم سكرتارية اللجنة طلبات الوزارات وتقوم بدراستها وتدقيق مشروعية الطلب ومدى إنسجامه مع مهام اللجنة ومع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وإستكمال أراء وملاحظات الوزارات الأخرى إذا كان للطلب علاقة مع جهات أخرى.
ويتم بعد ذلك تنظيم ورقة عمل بالطلب ثم إدراجه في جدول أعمال الجلسة اللاحقة.
إرسال جدول أعمال الجلسة بالبريد الالكتروني إلى السادة رئيس وأعضاء اللجنة قبل 24 ساعة من موعد الإجتماع على الأقل ليتسنى الاطلاع عليه مسبقاً (المقابلة الشخصية مع سكرتير لجنة الشؤون الاقتصادية 2020/5/2) .

3- مجلس الأمن الوطني

يهدف مجلس الأمن الوطني (اللجنة الوزارية للأمن الوطني) إلى تحقيق أمن الدولة العراقية وسلامته من جميع الجوانب الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، والذي تشكيل بموجب امر سلطة الائتلاف (68) لعام 2004، ونظم عمله بموجب الأوامر الديوانية (66/س) لسنة 2006 و (24) لسنة 2011، كأعلى جهة في الحكومة العراقية وتتخذ القرارات فيما يتعلق بسياسة الأمن الوطني، وتمت المصادقة على النظام الداخلي لمجلس الأمن الوطني بالجلسة (8-2014) المنعقدة بتاريخ 9 تشرين الثاني 2014.
يتشكل مجلس الأمن الوطني من رئيس مجلس الوزراء (رئيساً) وعضوية السادة المدرجة عناوينهم فيما يأتي:

أ- وزير الدفاع.
ب- وزير الداخلية .
ج- وزير الخارجية .
د- وزير المالية.
ه- وزير العدل.
و- مستشار الأمن الوطني.
ز- رئيس جهاز المخابرات.
ح- رئيس جهاز الأمن الوطني.
ط- رئيس أركان الجيش.

وتسند مهمة إدارة جلسات مجلس الأمن الوطني ومتابعة تنفيذ قراراته وتوجيهاته من قبل مستشارية الأمن الوطني، وتتم مصادقة قراراته وتوجيهاته من خلال التصويت في المجلس بواقع (نصف + 1) أو أكثر، إذ يؤدي مجلس الأمن الوطني المهام والواجبات ومنها الآتية:

أ- إتخاذ القرارات العليا التي تخص الشأن الأمني والتنسيق بين وزارات ومؤسسات الدولة في تنفيذ سياسة الأمن الوطني.
ب- إتخاذ القرارات في الأزمات والكوارث كأعلى جهة على الصعيد الوطني.
ج- إتخاذ القرارات فيما يخص شؤون الالغام على المستوى الوطني.
د- إقرار السياسات والإستراتيجيات الأمنية على وفق التالي:
(1) إقرار إستراتيجية الأمن الوطني العليا وما ينبثق منها من سياسات وإستراتيجيات الوزارات والأجهزة الأمنية.
(2) وضع واقرار ومتابعة البرامج والخطط الخاصة بشؤون الأمن الوطني وخاصة التي تتوزع مسؤوليتها على اكثر من وزارة والتي تتطلب موارد تفوق موارد الوزارة المختصة .
ه- إقتراح السياسة الخارجية تجاه الدول او المنظمات على الصعيد الأمني ورفعها إلى مجلس الوزراء من خلال:
(1) الإتفاقيات والمعاهدات الأمنية والإقليمية .
(2) مذكرات التفاهم الأمنية وبرامج العمل الأمنية المشتركة على المستوى الإقليمي والدولي.
و- مراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بالأمن الوطني وإحالتها إلى مجلس الوزراء لرفعها إلى مجلس النواب.
كما إن هناك عدد من اللجان ترتبط بمجلس الأمن الوطني، وهي :
أ- خلية الطوارئ العسكرية: وتتألف من رئيس الوزراء (رئيساً) وعضوية وزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية وتتولى وضع التوصيات العاجلة لمعالجة الأزمات الأمنية الطارئة .
ب- الهيئة الوطنية للتنسيق الإستخباري: وتتألف من رئيس الوزراء (رئيساً) وينوب عنه مستشار الأمن الوطني وعضوية رؤساء الأجهزة الاستخبارية وتتولى اقتراح السياسة الاستخبارية إلى مجلس الأمن الوطني ، فضلاً عن تنسيق العمل الاستخباري بين الوزارات والأجهزة الأمنية ومتابعة تنفيذ القرارات والتوجيهات المتعلقة بالاستخبارات.

ج- مجلس الوكلاء: يتألف من (وكلاء/نواب) أعضاء مجلس الأمن الوطني من الوزراء ورؤساء الأجهزة ويتولى دراسة ومناقشة المواضيع والملفات التي تصب في مصلحة الأمن الوطني وإتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها.
د- اللجنة العليا لشؤون إزالة الألغام غير المنفلقة في البلد.
ه- اللجنة العليا لأمن الاتصالات والمعلومات: يترأسها مستشار الأمن الوطني وتتولى رسم سياسة أمن الإتصالات والمعلومات، وتعدّ أعلى جهة إستشارية فيما يخص أمن الإتصالات والمعلومات.
و- لجنة إدارة الأزمات والكوارث ويترأسها رئيس الوزراء وبعضوية أعضاء مجلس الأمن الوطني ومهمتها:
(1) إقرار الإستراتيجية الوطنية لمواجهة الأزمات والكوارث والحد منها وتأمين الموارد اللازمة له .
(2) إقرار الخطة الوطنية السنوية لمواجهة الأزمات والكوارث والحد منها والسياسات والخطط .
(3) الأشراف والمتابعة على تنفيذ الإستراتيجية والخطة الوطنية لمواجهة الأزمات والكوارث والحد منها.
(4) إقرار التوصيات بالأمور الرئيسية المتعلقة بمواجهة الازمات والكوارث والحد منها.

آلية إتخاذ القرار في مجلس الأمن الوطني: من خلال المقابلة الشخصية مع السيد الأمين العام لمجلس الأمن الوطني بين، ان مجلس الأمن الوطني هو المسؤول عن إصدار القرارات المناسبة للقضايا المعروضة عليه بناء على نتائج مناقشته للدراسات والتقارير والمذكرات والتوصيات المرفوعة اليه من كل الجهات التخصصية في مستشارية الأمن الوطني ، وما يعرض عليه من الوزارات والأجهزة الأمنية وباقي الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة .

يمكن القول: أن عمل مجلس الأمن الوطني لا يقتصر على إصدار القرارات الأمنية العليا بل ويشمل أيضا الإشراف على تنفيذ هذه القرارات، إذ يتولى رئيس الوزراء بموجبه مهام الإشراف الكامل على تنفيذ القرارات بحكم كونه أيضا القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الأمن الوطني إذ يتم إرسال تلك القرارات إلى الوزارات والأجهزة والقيادات المعنية لغرض تنفيذها من قبل الأجهزة التنفيذية الأخرى فيها ذات الإختصاصات الأمنية أو الإستخبارية، ويقوم رئيس مجلس الأمن الوطني بتحديد مهام خاصة أخرى بأعضاء مجلس الأمن الوطني للعمل بها وإنجازها ، إضافة إلى مهامهم، وتعرض المواضيع على مجلس الأمن الوطني من خلال الآتي(المقابلة الشخصية مع الأمين العام لمجلس الأمن الوطني، بتاريخ 18/4/ 2020) .

أ- توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء بعرض موضوع في مجلس الأمن الوطني حسب تقديره وبموجب كتاب رسمي يصدر عن مكتب رئيس الوزراء أو السكرتير الشخصي للقائد العام للقوات المسلحة ويوجه إلى مستشارية الأمن الوطني.
ب- لمستشار الأمن الوطني صلاحية إدراج موضوع لعرضه في إحدى جلسات مجلس الأمن الوطني.
ج- من خلال طلبات الوزارات والمؤسسات تقدم إلى مستشارية الأمن الوطني لغرض الحصول على موافقة عرضه على مجلس الأمن الوطني.
د- بناءًا على توصية مقدمة من مجلس وكلاء الأمن الوطني.
ه- إقتراح إدراج مواضيع مقدمة من قبل الهيئة الوطنية للتنسيق الإستخبارية لعرض موضوع في احدى جلسات مجلس الأمن الوطني.
و- إقتراح إدراج مواضيع مقدمة من قبل دوائر مستشارية الأمن الوطني.

من خلال إستعراض تشكيل ومهام مجلس الأمن الوطني يتبين إن غالبية أعضائه من الأمنيين باستثناء وزيري المالية والعدل ممثلين عن وزارات مدنية، وإن مهام المجلس مقتصرة على الجانب الأمني والعسكري فقط، في الوقت الذي أصبح المفهوم الحديث للأمن يتعدى الأمن العسكري ويشمل البعد الإقتصادي وغيره من الأبعاد الأخرى ولذا بات مهماً عند صناعة وإتخاذ القرارات الأمنية الأخذ بنظر الإعتبار البعد الإقتصادي، فضلاً عن الأبعاد الأخرى لضمان فاعلية القرارات بما يعزز الأمن الوطني بجميع أبعاده، وستكون مشاركة المعلومات والمؤشرات القطاعية وبما فيها الإقتصادية والمالية المتوافرة لدى وزارة التخطيط والبنك المركزية مع مجلس الأمن الوطني، وذلك من خلال إشراك وزير التخطيط ومحافظ البنك المركزي كأعضاء في مجلس الامن الوطني.

2- التداخلات وعدم التكامل بين الجهات المتخذة للقرار

إن الإغفال عن وصف المهام بشكل مفصل وتداخل بعض الصلاحيات وتعدد مصادر صناعة وإتخاذ القرار نتج عنها بعض التداخلات وعلى مستويات مختلفة ومنها الآتي:

أ- <u>على مستوى تهيئة وصناعة القرارات:</u>

يتكون الهيكل المؤسسي من جهات تتوزع عليها إدارة عملية القرار الحكومي حسب النظام الداخلي لمجلس الوزراء و على وفق عملية تشاركية، بما يسهم في تسهيل تنفيذ ومتابعة البرنامج الحكومي والإستراتيجيات الوطنية المقرة، منها من يقع عليه مسؤولية إتخاذ القرار متمثلاً بمجلس الوزراء الإتحادي و مجلس الأمن الوطني والمجلس الوزاري للإقتصاد وكذا للمجالس الوزارية الأخرى، وأخرى تتولى مسؤولية تحضير وصناعة القرار وإعداد الأجندة التي تعرض فيها القرارات على مجلس الوزراء للتصويت عليها،

ومتابعة تنفيذ القرار مثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، كما ورد في النظام الداخلي لمجلس الوزراء" تتولى الأمانة العامة إعداد جدول أعمال إجتماعات المجلس مع أوليات الموضوعات المدرجة فيه بعد أستيفاء دراستها وإبداء الرأي فيها من اللجنة القانونية والمختصين من الإقتصاديين أو الفنيين وغيرهم بالإضافة إلى تهيئة إجتماعات المجلس وتنظيمها ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي وقرارات المجلس وتوجيهاته وقياس الأداء المؤسسي وتقويمه بدعم من مستشاري رئيس المجلس أو هيأة المستشارين" وفي الوقت نفسه سمح النظام الداخلي لهيأة رئاسة الوزراء، أن تتولى مساعدة رئيس المجلس في صنع القرار وإتخاذه، فضلاً عن تحقيق التكامل بين تشكيلات رئاسة المجلس، وهذا يعني أن كل من هيأة الرئاسة والأمانة العامة يعمل على صناعة القرار، فضلاً عن إغفال النظام الداخلي لبيان حدود الصلاحيات والمسؤوليات لكل منهما بما يؤدي إلى تكامل الأدوار ومنع التداخل فيما بينهما.

ب- <u>على مستوى إصدار القرارات:</u>

سبق وأن أصدر مجلس الوزراء قرار (378) لسنة 2017 (ينظر الملحق ب) بناءًا على توصيات لجنة الحوكمة الإلكترونية يتعلق بالجباية الإلكترونية، وفي عام 2019 أصدر المجلس الوزاري للخدمات الإجتماعية قرار (26) (ينظر الملحق ج) يقتضي تخويل وزارة الإعمار والإسكان إعداد النظام البرمجي المتكامل والعدادات الذكية والجباية الإلكترونية وبالتنسيق مع البنك المركزي عن طريق الإستثمار، بمعنى صدور قرارين بنفس المعنى من جهتين مسؤولتين عن إتخاذ القرار في هيكل الرئاسة، وهذا يؤشر إلى إمكانية أن تتكرر مثل هكذا حالة مالم يحدد النظام الداخلي الأدوار والمسؤوليات والمهام بدقة يضمن تكامل الأدوار من أجل حُسن إتخاذ القرارات بما يخدم تحقيق أهداف الحكومة الرامية لرضا المواطنين.

لذا تأتي أهمية إعداد الأنظمة الداخلية بمشاركة جميع مكونات الرئاسة يحدد فيها الهيكل التنظيمي والمهام والصلاحيات بشكل تفصيلي للحد من التقاطعات وخلق التكامل في الأدوار بما يخدم عملية صنع وإتخاذ القرار بجودة عالية، وبالإمكان تحديد عملية إتخاذ القرار الحكومي في مجلس الوزراء الإتحادي ومجلس الأمن الوطني و تكليف المجالس الوزارية (المجلس الوزاري للإقتصاد، المجلس الوزاري للطاقة، المجلس الوزاري للخدمات الإجتماعية والمجلس الوزاري للتنمية البشرية) بصناعة القرار كل حسب تخصصه وعرضها على مجلس الوزراء لإتخاذ القرارات على وفق آلية عرض القرارات المعتمدة .

ج- <u>على مستوى تشكيل اللجان :</u>

ورد في النظام الداخلي لمجلس الوزراء " للمجلس تشكيل لجان من بين إعضائه أو من موظفي الدولة للقيام بمهمات معينة على ان ترفع توصياتها إلى المجلس لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها" وفي ذات الوقت توجد مديرية عامة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تسمى دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان، تقدم الدعم اللوجستي والإداري إلى اللجان سواء التي يشكلها مجلس الوزراء بموجب قراراته أو توجيهات رئيس مجلس الوزراء أو التي تشكلها الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب أوامر ديوانية أو بموجب منح الصلاحية لتشكيل اللجان في الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وتقوم الدائرة بتنسيق أعمال ومخرجات اللجان وترفع توصياتها التي تكون خارج صلاحية الأمانة العامة لمجلس الوزراء لأخذ القرار المناسب لها.

ويلاحظ إن النظام الداخلي لم يتطرق إلى دور الأمانة العامة في تشكيل اللجان ولم يبين الآلية التي تضمن إستثمار عمل اللجان وتوصياتها بما يخدم عرض المواضيع على جدول مجالس إتخاذ القرارات في الحكومة العراقية، فضلاً عن عدم إصدار التعليمات من قبل الرئيس لتحديد تشكيلات الأمانة العامة لمجلس الوزراء على وفق المادة (32) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019.

د- <u>على مستوى إقرار السياسات:</u>

يلاحظ وجود تداخل بين مهام مجلس الوزراء و مجلس الأمن الوطني في مجال إقرار سياسة الأمن الوطني، حيث تضمن النظام الداخلي لمجلس الوزراء، إقرار سياسة الأمن الوطني بما يحقق أمن العراق ومواطنيه وسيادته ووحدة أراضيه، وجاء في النظام الداخلي لمجلس الأمن الوطني " إقرار السياسات والإستراتيجيات الأمنية، وهذا يُنشأ تداخلات تؤثر على مستوى التنفيذ بدلاً عن التكامل في الأدوار والمسؤوليات بين المجلسين لضمان إقرار سياسات ناجعة تحقق الهدف المرجو منها.

ومما سبق يتضح أهمية المراجعة الدورية لتطوير النظام الداخلي بما يستوعب التغيرات المحيطة للبيئة ويستجيب لمتطلباتها وبما يضمن تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل مكون من مكونات الرئاسة وتحديد جهات إتخاذ القرارات على مستوى رئاسة الوزراء، وتوظيف الحكومة الإلكترونية من خلال بناء أنظمة ذكية لدعم القرار الذي سينعكس على حُسن صناعة القرار الذكي الذي يضمن مشاركة الجميع، ولاسيما ان حُسن صناعة القرارات هو ضمانة حسن تنفيذ القرارات، فضلاً عن عدم تكرار طرح المواضيع من قبل الجهات صانعة القرار والتي ستؤدي إلى الإزدواجية بالقرارات وبالإمكان تطوير الآلية المعتمدة على وفق القرار (260) لسنة 2017، كوسيلة لجمع البيانات واحدى خطوات صناعة القرار تضمينها في النظام الداخلي لمجلس الوزراء وكل

ذلك سيمهد لنظام ذكاء إقتصادي في العراق يعتمد على إدارة المعلومة الإستراتيجية ويؤكد على حمايتها ويستخدمها كوسيلة دفاعية لتفادي التهديدات المحتملة، وهجومية لتعزيز التنافسية على المستوى الدولي، فضلاً عن أهميته في دعم متخذي القرار في الوقت المناسب من أجل ضمان إصدار القرارات المؤثرة.

2- إستشراف منظومة الذكاء الإقتصادي لتعزيز الأمن الوطني العراقي

بعد التعرف على اهم المفاهيم في حسن إتخاذ القرارات بالإعتماد على الذكاء الإقتصادي وإعطاء نظرة عامة حول أهم الإنموذجات الدولية المعاصرة في هذا المجال، والذي يعرف الذكاء الاقتصادي بنظام ادارة (تحديد، جمع، معالجة ،تحليل، إقرار، توزيع) المعلومات الاستراتيجية النافعة والمحددة من قبل المختصين المتحصل عليها قانونياً من خلال المتابعة والمراقبة المستمرة للبيئة المحيطة (الاقليمية والدولية) من اجل اكتشاف التهديدات وتجنبها ولمعرفة الفرص واستثمارها في الظروف المناسبة ، والتي تستخدم المعلومة الإقتصادية كمادة إستراتيجية تتحكم بها لضمان أمن الدولة ومؤسساتها ولتحقيق التنمية المنشودة، ومواجهة المنافسة الخارجية ومراقبة الأستثمارات على المستوى الدولي وسيعرض في هذا المبحث مقومات تكوين منظومة الذكاء الإقتصادي ومتطلبات تكوينها ومرتكزاتها الأساسية وإقتراح مشروع يسمى منظومة هو مفهم اداري يتعلق بالتنفيذ الاستراتيجي للمعلومات الذكاء الإقتصادي .

أولاً: مقومات تكوين منظومة الذكاء الإقتصادي

إن تكوين أي منظومة لابد ان ترتكز على مقومات أساسية، وهذا يتطلب توافر مقومات تشكل مع بعضها البعض ركائز لتكوين منظومة الذكاء الإقتصادي في العراق، ومن أهمها دور السلطة التنفيذية في مطالبة الحكومة العراقية بتبني مشروع الذكاء الإقتصادي من خلال إيجاد إطار تشريعي، كإصدار نظام داخلي لمجلس الوزراء تدرج فيه مادة تخص منظومة الذكاء الإقتصادي التي تدار من قبل خلية، تحدد فيه جهة إرتباطها ومهامها وصلاحيتها بما يمكنها من تحقيق أهدافها التي تأسست من إجلها وعلى وفق التبريرات الآتية (الجنابي والزبيدي ، 2020: 232-233):

1- هيمنة القطاعات الحكومية على النشاط الإقتصادي والأمني في العراق، وعدم قدرة القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، نتيجة لتواضع أو ضعف مساهمته في النشاطات التي تخدم العملية التنموية والأمنية، فضلاً عن تحييد دوره في المشاركة في رسم وتنفيذ أهداف السياسات الإقتصادية والأمنية.

2- التكلفة الكبيرة نسبياً لإقامة المشروع.

3- إمكانية توفير الدعم المادي وغير المادي في جميع مراحله من المساهمة في التشريع وتخصيص الموارد اللازمة لقيامه لحين تنفيذه على أرض الواقع في النشاطات الإقتصادية كافة، لغرض المساهمة في عملية تطوير الإقتصاد العراقي إذ ستكون الحكومة هي المستفيد الأول من المعلومات التي توفرها المنظومة للتعرف على:

أ- النشاط الإقتصادي داخل البلد وخارجه.

ب- تقييم كفاءتها وتوجهاتها وتأثيراتها الإجمالية.

ج- الإستفادة من تلك المعلومات في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعقدها الحكومة العراقية لتكون لصالح إقتصاد البلد وأمنه الوطني.

4- رصد الفرص والتهديدات بشكل مبكر والعمل على إغتنام الفرص وتجنب المخاطر بما يضمن سلامة الأمن الوطني.

5- رسم سياسة إعداد الدفاع والتسليح بما يعزز الإكتفاء الذاتي.

ثانياً : المشروع المقترح

تشير التجارب الدولية والمحاولات العربية في مجال الذكاء الإقتصادي إلى وجود تباين في التسمية وجهة الإرتباط والهيكل التنظيمي لكل بلد، ويأتي هذا التباين على وفق الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية لذلك البلد، ونقترح المشروع على وفق الواقع العراقي والظروف التي يمر بها ليكون مشروعاً تأسيسياً وتمهيداً للساعين في البحث والدراسة في هذا لمجال من أجل تطوير هذا المشروع بما يحقق مهامه وأهدفه التي تسهم في تنمية الإقتصاد العراقي بما يعزز من أمنه الوطني لينعم مواطنيه بالرفاهية و يأخذ العراق مكانته التنافسية على مستوى المنطقة والعالم.

ولغرض تبني المشروع من قبل الحكومة العراقية من أجل تحقيق أهدافه يتطلب الآتي:

1- تسمية المشروع: تسمى منظومة الذكاء الإقتصادي، ويطلق أسم خلية الذكاء الإقتصادي على المشرفين على عمل المنظومة ويكون للخلية رئيساً وعدد من العلماء الألمعيين في مجال العلوم (الإقتصادية، والأمنية، والإجتماعية، والسياسية، والمعلوماتية والأختصاصات الإدارية والمالية، والعلاقات الدولية وغيرها)، كأعضاء في الخلية.

2- مهام المنظومة: تعمل المنظومة على:
أ- التحكم وإدارة المعلومات التكتيكية و الإستراتيجية والمعرفة المتحصل عليها قانونياً من خلال نظام اليقظة الإستراتيجية لمتابعة ومراقبة المستمرة للبيئة المحيطة بالمؤسسة أو الدولة وإستعمالها في إتخاذ القرارات الإستراتيجية الإقتصادية الحاسمة بما يعزز من الأمن الوطني لضمان بقاء وإستمرار المؤسسة أو الدولة وتنميتها وتطويرها.
ب- حماية المعلومات والإرث الوطني بأبعاده كافة من خلال حماية المعلومات المتعلقة بالأصول البشرية والمادية والمعنوية على مستوى المؤسسة أو الدولة بإستعمال أنظمة أمنية ذكية.
ج- السعي للتحول صوب الإقتصاد المعرفي.
د- دعم مؤسسات البحث والتطوير الحكومية وغير الحكومية ومد الجسور بينها وبين المؤسسات الحكومية وتقوية الأواصر بينهم بما يعزز من مكانة الدولة إقتصادياً وأمنياً.
ه- التأثير من خلال الإستعمال الهجومي والدفاعي للمعلومات والذي يمكّن المؤسسة أو الدولة من الإقناع والتفاوض والضغط من خلال مجموعات الضغط (اللوبيات)، ويضاف إلى ذلك التقليص من حالة عدم اليقين.
3- مهام الخلية:
أ- تقديم المعلومات عبر تقارير المعرفة المتعلقة بتطوير الإقتصاد الى السيد رئيس مجلس الوزراء بشأن المواضيع التي تحتاج تهيئتها لصناع القرار على مستوى رئاسة الوزراء.
ب- التنسيق مع الجهات المعنية لوضع متطلبات البيانات بما يخدم تقديم المعرفة اللازمة الداعمة للقرارات الإقتصادية الذكية.
ج- إدارة قواعد المعرفة الخاصة بالخلية وتخزينها وحمايتها.
د- دعم نشر المعرفة في مجال الذكاء الإقتصادي من خلال برامج متنوعة.
ه- تنسيق الجهود الحكومية والدولية الداعمة في مجال تطوير منظومة الذكاء الإقتصادي.
4- الإرتباط الإداري: ترتبط خلية الذكاء الإقتصادي إدرياً وبشكل مباشر بالسيد رئيس مجلس الوزراء كونه رئيس أعلى سلطة تنفيذية في العراق.
5- العاملون في الخلية: ويوزعون على مستويين وكما يأتي:
أ- المستوى الأول: هم نخبة من العلماء الألمعيين والمتخصصين من ذوي الكفاءات الشخصية والعملية والتنبؤية والقادرين على تقديم المعرفة الداعمة لصنع وإتخاذ القرارات الذكية إقتصادياً، من مهامهم الإشراف ومتابعة عمل المنظومة، والمساهمة الجهات المعنية في وضع معايير للمعلومات المطلوبة وأنظمتها وتقنيات حماية الأجهزة والبرامج المستعملة، فضلاً عن إبداء المشورة وتقديم أفضل الخيارات لرئيس الوزراء لغرض إحالتها للجهات المعنية بصناعة القرارات وإدراجها في أجندة الأجتماعات تمهيداً لآتخاذ القرار من قبل الجهات في رئاسة الوزراء (مجلس الوزراء الإتحادي، مجلس الأمن الوطني).
ب- المستوى الثاني: ويشمل الموظفون التنفيذيون من ذوي الخبرة والكفاءة في إختصاص (الإدارة والإقتصاد والإحصاء، والمحاسبة والقانون والمالية والرقابة والحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ونظم المعلومات وأمنها، والجودة الشاملة)، لإسناد ودعم النخبة في المستوى الأول على وفق المهام المناطة بهم.

ثالثاً: الجدول الزمني لإنشاء منظومة الذكاء الإقتصادي في العراق

إن موافقة الحكومة العراقية على مشروع منظومة الذكاء الإقتصادي تمثل الإنطلاقة صوب الأخذ بعدد من الإجراءات على وفق جدول زمني وتهيئة ظروف نجاح المشروع كما يأتي:

جدول يمثل الجدول الزمني لإنشاء المنظومة المقترحة

ت	الإجراء	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	المدة (يوم)	التحديات
1	إعداد الشروط المرجعية المستندة إلى التجارب الدولية لإختيار رئيس وأعضاء خلية الذكاء الإقتصادي و المستوى الثاني من العاملين في الخلية	لجنة مختصة تؤلف من مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة الإتحادي	30	صعوبة التفرغ
2	تقديم قائمة بالأسماء التي تم مقابلتهم على وفق الشروط المرجعية للعمل في الخلية	لجنة إختيار المرشحين	30	التأثيرات الخارجية والميول الشخصية
3	إصدار أمر ديواني لتأسيس خلية الذكاء الإقتصادي	مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء	7	الإنشغال بملفات كثيرة ذات أولوية لدى رئيس مجلس الوزراء
4	تنظيم زيارة (رحلة دراسية) للاطلاع على تجربتين (غربية وعربية) وتقديم تقرير عن نتائج الزيارة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء	مكتب رئيس الوزراء ورئيس خلية الذكاء الإقتصادي	14	تأخر الموافقات من الجهات الرسمية لدى البلدان التي سيتم زيارتها
5	إعداد المعايير المعتمدة لمتطلبات خلية الذكاء الإقتصادي بالمشاركة مع الجهات الحكومية المعنية والمصادقة عليها	خلية الذكاء الإقتصادي و ممثلي الجهات الحكومية المعنية	90	عدم التفرغ من قبل ممثلي الجهات الحكومية المعنية
6	إعادة النظر بالنظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019 وادراج مهمة منظومة الذكاء الإقتصادي والخلية	لجنة مشتركة من مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء	90	صعوبة التفرغ
7	إعداد الخطة الإستراتيجية لعمل الخلية ومتضمن الرؤية والرسالة والأهداف والمهام وبناء نظام لمتابعة التنفيذ وتقديم موقف تنفيذ فصلي يعرض على السيد رئيس الوزراء	خلية الذكاء الإقتصادي	نهاية كل فصل	-
8	جهوزية الحكومة الإلكترونية	الأمانة العامة لمجلس الوزراء (لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه إنشاء الحوكمة الإلكترونية)	720	التبني الحكومي

المصدر : إعداد الباحث

ان الإجراءات المدرجة في الجدول تمثل خطوات تنفيذ المشروع المقترح، وقد حُدد كل إجراء بمدة لتنفيذه وهناك بعض الإجراءات يمكن تنفيذها في نفس المدة ولا يشترط إنتظار تنفيذ إجراء معين للبدء بتنفيذ الآخر.

مخطط يوضح منظومة الذكاء الإقتصادي المقترحة

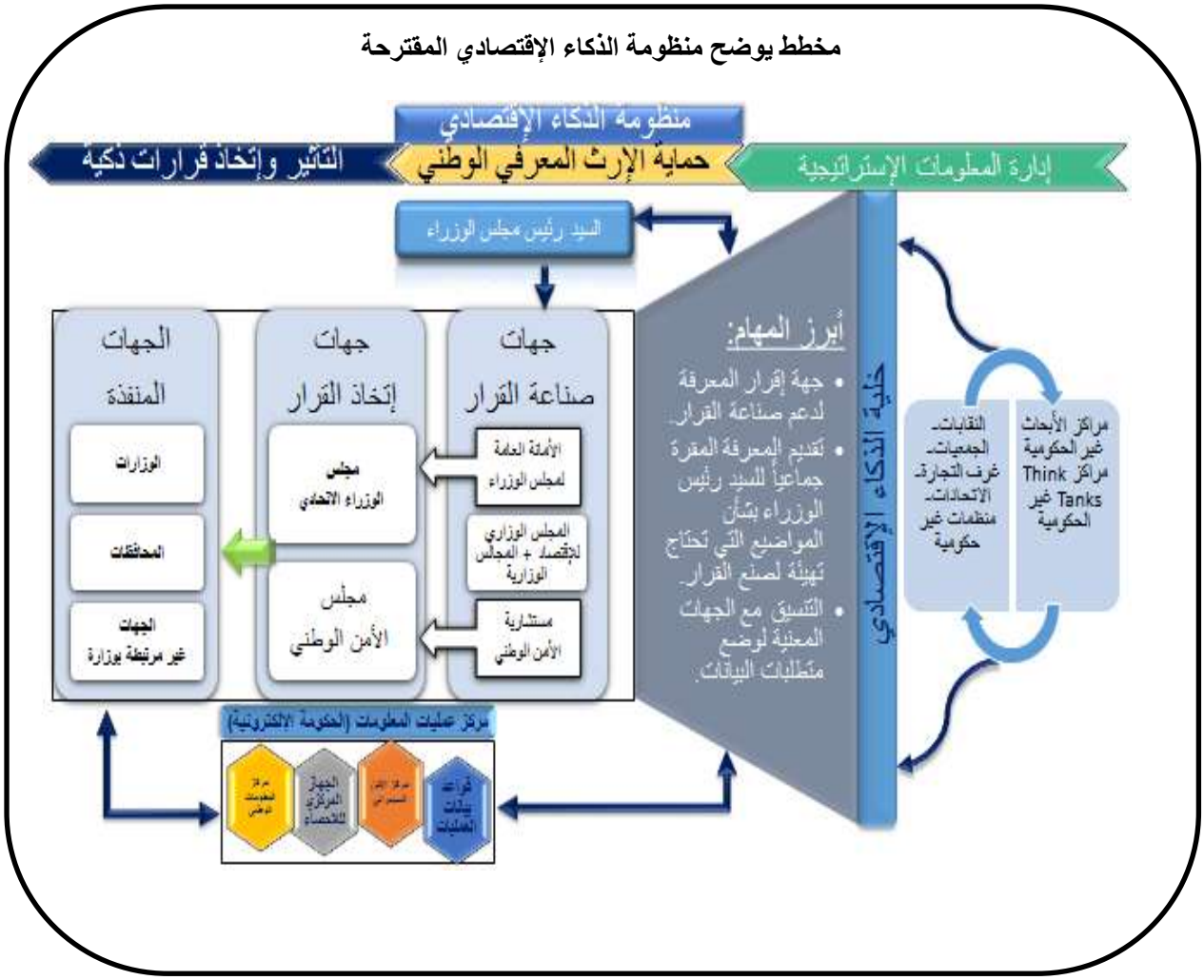

المصدر: إعداد الباحث .

وفي خاتمة الدراسة ممكن أن نستخلص ثلاث إحتمالات رئيسية تحدد مستقبل الذكاء الإقتصادي في العراق :

الاحتمال الأول: بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، في هذه الحالة سيكون الوضع الإقتصادي العراقي مهدد مع كل أزمة او صدمة إقتصادية كونه يعتمد بشكل كبير جداً على النفط الذي يتحكم بسعره عامل خارجي خارج عن إرادة الحكومة العراقية وبالتالي سيكون الأمن الوطني العراقي على المحك في كل مرة وسيترتب على ذلك تداعيات تفوق قدرات الحكومة.

الإحتمال الثاني: تغير شكلي بسيط: في هذه الحالة ستكون الحكومة العراقية قادرة على مواجهة بعض التحديات على وفق الإمكانات المتاحة وتتجاوز بعض الصدمات لكن ذلك لايمنع من التعرض لصدمات إقتصادية وأمنية محتملة تهدد مستقبله في ظل المنافسة الشديدة في محيطه الخارجي.

الاحتمال الثالث تغيير نوعي: وهذا يعني إن الحكومة العراقية ستمتلك منظومة ذكية تستعمل المعلومات الإستراتيجية تساعدها في إتخاذ القرارات وتحسين ادائها مؤسساتها والسعي في التحول من الإقتصاد الريعي الى الإقتصاد المعرفي في تعزيز مكانة العراق التنافسية وتحقق حاجات المواطنين بما ينعكس على أمنه الوطني.

وتعتمد أرجحية كفة إحتمال معين على الإحتمالات الأخرى بالدرجة الأساس على صانع القرار ودوره في تنفيذ هذا المشروع، ويعتمد أيضاً على المؤسسات المعنية بتطبيق الذكاء الإقتصادي، فضلاً عن ركن ثالث مهم الا وهو الموارد المتاحة (البشرية، المالية، التقنية، المادية، الادارية، وغيرها).

ثالثاً: الإستنتاجات والتوصيات

اولاً الاستنتاجات

1.للمعلومات دور مهم في صياغة إستراتيجيات المؤسسات والدول المتقدمة إذ أصبحت أصل من الأصول الواجب إستثمارها وحُسن إدارتها، فالدولة التي تمتلك القدرة على الصمود ومواجهة التحولات والصدمات المحتملة وتفادي المفاجأت الإستراتيجية، إعتمدت عنصر اليقظة الإستراتيجية في مراقبة بيئتها بشكل مستمر.

2.المعلومات تمثل المادة الأولية للذكاء الإقتصادي، وهي سلاح العصر الحديث، ويشترط أن تكون المعلومة متحصل عليها قانونياً، فمن يمتلك المعلومات ويستعملها بالشكل الأمثل، يملك القوة والوسيلة لحماية أمنه الوطني.

3.الذكاء الإقتصادي يهتم بكل مايجري في البيئة الخارجية، فهو نظام متكامل تتفاعل من خلاله التكنولوجيا والمهارات البشرية للوصول إلى المعلومات الصحيحة قبل الآخرين لانها تساعد على حل المشكلات بأخذ القرارات الذكية وتطوير أساليب العمل والمنتوج مع مراعاة الزمن والحيز، ولذا فهو عامل أساسي للتنافس.

4.لم يعد الأمن يتحقق من خلال المعدات العسكرية، ولا نشاط عسكري تقليدي وأنما الأمن هو التنمية والأمن العسكري هو إحدى تطبيقاته والسلام محصلة نهائية للأمن وليس العكس وان المقوم الإقتصادي هو أحد أهم مقومات الأمن الوطني ويؤدي دوراً بارزاً في إستقرار الدول.

5.ضعف دعم مراكز الأبحاث والتطوير، فضلاً عن ضعف تواصل المؤسسات الحكومية معها من أجل الإستفادة من خبراتها ودعم الإبتكار الذي يشمل تطوير منتجات وعمليات إنتاج وخدمات جديدة وتطوير تقانات محدثة تستخدم في المؤسسات التنموية، فضلاً عن التحول الى الإقتصاد المعرفي.

6.تبني معايير تقويم أداء مماهية للمعايير الدولية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء(114) لسنة 2018 والتي تركز على التحسين المستمر للأداء وتحقيق التميز التنافسي المستدام من خلال توظيف المعرفة التي تمتلكها المؤسسات بالكفاءة والفاعلية المطلوبة في إتخاذ القرارات الرشيدة وتشجيع الإبداع وزياد والإرتقاء بأدائها بما يحقق رضا المواطنيين.

7.أسلوب موازنة البنود لم تصل إلى أن تكون أداة للمراقبة بالمستوى الذي يحاكي ما تتطلبه الموازنة في العراق، إذ يتطلب التركيز على اداء المؤسسات الحكومية بما يحقق أهدافها وليس على الإنجاز المالي، إذ إن معظم المؤسسات الحكومية لاتلتزم بتعليمات تنفيذ الموازنة.

8.آلية صناعة وإتخاذ القرارات في رئاسة الوزراء لاتعتمد منظومة معلومات ذكية تدعم صناعة القرار أو نظام مبكر فعال (عنصر اليقظة الإستراتيجية) يساعد على التنبأ بالأزمات التي قد تحدث مستقبلاً.

9.تعدد جهات صناعة وإتخاذ القرار الإقتصادي المؤلف منها مجلس الوزراء على وفق النظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019، فضلاً عن وجود تداخل في مهام هذه الجهات وضعف التنسيق فيما بينهم.

10. مجلس الأمن الوطني محدد بنظامه الداخلي بالنظر في المواضيع الأمنية والعسكرية فقط ومؤلف من أعضاء معظمهم أمنيين، فضلاً عن غياب ممثلي الجهات الإقتصادية علماً أن الأمن لم يعد نشاطاً عسكرياً فقط بل أصبح أشمل من ذلك وتختص به أجهزة الدولة كافة.

11. تمتلك المؤسسات الحكومية في العراق وحدات لجمع ومعالجة وتحليل البيانات مع توافر شبكة داخلية لتناقل البيانات فيما بينها، فضلاً عن توافر الموارد البشرية وبنسب متفاوتة قادرة على اداء المهام، وهناك تقدم في مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق الذي يعدّ أداة فاعلة لنظام الذكاء الإقتصادي.

12. ضعف تداول المعلومات بين المؤسسات مع ضعف القدرة على حمايتها من الإختراقات، بالرغم من وجود وحدات تعنى بجمع ومعالجة وتحليل البيانات.

ثانياً: التوصيات

1.تبني تأسيس منظومة للذكاء الإقتصادي العراقي تدار من قبل خلية تسمى (خلية الذكاء الإقتصادي وترتبط بالسيد الرئيس مجلس الوزراء).

2.دعم تطوير الأداء المؤسسي وفق المعايير الدولية من أجل التحسين المستمر للأداء المؤسسي بما يحقق رضا المواطنين.

3.إعادة النظر بالاجراءات والتشريعات المتعلقة بتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة لجذب تلك الإستثمارات لأهميتها في عملية التنمية ولاسيما المناطق التي تشهد إستقراراً أمنياً نسبياً.

4.تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الزراعة والصناعة فضلاً قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لغرض تهيئة البنيية التحتية لآلية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

5.تمويل المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص.

6.إنشاء وحدات للإستشراف من خلال عنصر اليقظة الإستراتيجية تكون في المؤسسات العراقية مهمتها قراءة مؤشرات البيئة الخارجية لكي تتمكن المؤسسة من التعامل معها والتفاعل مع متغيراتها قبل حدوثها أو توظيفها لصالح المؤسسة إن حدثت.
7.نشر المعرفة بالذكاء الإقتصادي من خلال إدراجه في مناهج الدراسة الإعدادية والدراسات الأولية وتشجيع طلبة الدراسات العليا للبحث في هذا المجال، فضلاً عن إقامة المؤتمرات والندوات و ورش العمل.
8.دعم لجنة الحوكمة الإلكترونية من خلال توفير الموارد للإسراع بإنشاء متطلبات تأسيس الحكومة الإلكترونية وتوسيع خدماتها للمؤسسات الحكومية وللمواطنين وللقطاع الخاص.
9.عقد شراكات مع الجمعيات أو الهيأت الخاصة بالذكاء الإقتصادي في الدول المتقدمة لنقل المعرفة.
10. التعاون مع مركز التجارة الدولي في جنيف (ITC) التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية للإستفادة من تجاربها في مجال الذكاء الإقتصادي.
11. تهيئة العاملين على المستويات المختلفة في الخلية المزمع تأسيسها من خلال إبتعاثهم إلى المدرسة العليا أو معهد الذكاء الإقتصادي في فرنسا أو إسبانيا لنيل الخبرة في مجال الذكاء الإقتصادي.
12. التشجيع على البحث والتطوير وتخصيص الموازنة الكافية من أجل دعم الإبتكار والإبداع.
13. إعادة تأليف مجلس الأمن الوطني ليضم ممثلي الجهات الإقتصادية في الحكومة.
14. إعادة النظر في النظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019 بما يضمن تحقيق التكامل بين مكونات مجلس الوزراء.
15. إعتماد اسلوب موازنة الاداء والبرامج بدلاً عن موازنة البنود وبشكل تدريجي كونها تركز على تحقيق الأهداف والبرامج المعتمدة في البرنامج الحكومي وتسهل من عملية مراقبة اداء المؤسسات.

References

- القرآن الكريم
- الوثائق الرسمية

1.النظام الداخلي لمجلس الوزراء (2) لسنة 2019، جريدة الوقائع العراقية ، العدد(4533)، 2019.
2.النظام الداخلي لمجلس الوزراء (8) لسنة 2014، جريدة الوقائع العراقية ، العدد(4343)، 2014.

- الكتب العربية

3.نبيل مهدي الجنابي و محمد نعمة الزبيدي، الذكاء الإقتصادي المدخل الحديث للإقتصاد المعرفي، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

- المجلات

4.محمد كريم كاظم و مازن حميد شلال، مراكز البحوث ودورها في صناعة القرار وتحقيق الامن القومي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (50)، بغداد، 2017.
5.منصف مقاويب، الذكاء الاقتصادي ودور أنظمة المعلومات في اتخاذ القرار: مقاربة جديدة لقرار ذكي، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد (21)، جامعة تبسة، الجزائر، 2009.

- المقابلات الشخصية

6.المقابلة الشخصية مع سكرتير لجنة الشؤون الإقتصادية بتاريخ 2020/5/2 .
7.المقابلة الشخصية مع الأمين العام لمجلس الأمن الوطني، بتاريخ 2020 /4/18.

▪ The Holy Quran
▪ Official documents
1.Bylaws of the Council of Ministers (2) for the year 2019, Al-Waqa'yat Al-Iraqiya newspaper, Issue (4533), 2019.
2.Bylaws of the Council of Ministers (8) for the year 2014, Al-Waqa'yat Al-Iraqiya Newspaper, Issue (4343), 2014.
▪ Arabic books
3.Nabil Mahdi Al-Janabi and Muhammad Nimah Al-Zubaidi, Economic Intelligence, Modern Introduction to Knowledge Economy, 1st Edition, Ghaida Publishing and Distribution House, Amman, 2020.
4.Muhammad Karim Kadhim and Mazen Hamid Shalal, Research Centers and their Role in Decision-Making and Achieving National Security, Journal of Political Issues, Nahrain University, Issue (50), Baghdad, 2017.
5.Moncef Mouqouib, Economic Intelligence and the Role of Information Systems in Decision-Making: A New Approach to Smart Decision, Journal of Social and Human Sciences, Issue (21), University of Tebessa, Algeria, 2009.
▪ Personal interviews
6.Personal interview with the Secretary of the Economic Affairs Committee on 2/5/2020.
7.Personal interview with the Secretary General of the National Security Council, on 4/18/2020.

Enhancing national security through foreseeing the economic intelligence system in Iraq

Riyadh Fadhel Mohammed
fadhelriyadh@gmial.com

Prof. Dr. Emad Mohammed Ali
A College of Business and Economics
University of Baghdad
emadabdullatif@gmail.com

Received:11/11/2020 Accepted :13/12/2020 Published :FEBRUARY / 2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

Economic intelligence represents a modern field of knowledge that has been and is still the focus of many studies and research, including this research that deals with economic intelligence and its role in strengthening Iraqi national security - an analytical study. Economic development and economic development without security, and in a situation such as that of Iraq, which is still suffering from conflicts, conflicts and the effects of wars, as well as the unstable conditions in its regional environment, the directions of that relationship cannot be determined except through the availability of accurate information, indicators, full knowledge of reality and the possibility of exploring future possibilities.

Paper type Categorise your paper under one of these classifications: Research paper; Viewpoint; Technical paper; Conceptual paper; Case study; Literature review; or, General review.

Keywords: Economic intelligence, National Security, Make decision